

دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني دراسة حالة في مصرف الرشيد/ الإدارة العامة⁺

محمد هادي هاشم*

د. ضياء عبد الحسين القاموسي**

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية ودور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ المصرف القرارات الائتمانية ومدى تفهم أو أدراك قسم الائتمان لأهمية التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر الائتمان واتخاذ قرارات صائبة، واستندت الدراسة إلى فرضية مفادها أن اعتماد التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرارات الائتمانية في المصرف عينة الدراسة ينعكس أثرها في تحقيق إدارة كفوءة وناجحة لتلك المخاطر وبما يؤدي إلى اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة.

وقد اختار الباحث مصرف الرشيد/ الإدارة العامة كعينة الدراسة لاختبار إمكان تطبيق هذه الفرضية وذلك اعتماداً على لبيانات المالية للمصرف والتي من خلالها قيست مخاطر الائتمان باستخدام المؤشرات المالية، فضلاً عن تصميم وتوزيع استمارة استبانة على موظفي التدقيق في المصرف المذكور واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل نتائج الاستبانة وذلك لغرض نفي أو إثبات الفرضية.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن نتائج التحليل للواقع الفعلي تشير إلى أن هناك ضعف في دور التدقيق الداخلي وإجراءاته في عملية اتخاذ القرار الائتماني وذلك من خلال ما يتعرض له المصرف من مخاطر ائتمانية، أما جانب الاستبانة فقد أشارت النتائج إلى أن هناك دوراً للتدقيق الداخلي في تقليل مخاطر الائتمان واتخاذ القرارات الرشيدة وهناك تفهم وإدراك من قسم الائتمان لأهمية التدقيق الداخلي.

وأعطى الباحث التوصيات الخاصة بتلك الاستنتاجات

⁺ تاريخ إستلام البحث 2014/12/1 ، تاريخ قبول النشر 2015/7/2 .

* طالب ماجستير .

** استاذ مساعد /الكلية التقنية الادارية /بغداد .

THE ROLE OF INTERNAL AUDIT TO IDENTIFY AND ASSESS THE RISK OF CREDIT DECISION A CASE STUDY IN THE RASHEED BANK\ PUBLIC ADMINISTRATION

Mohammed Hadi Hashim

Dhia Abdul Hussein Alkamoosi

Abstract

The major objective of this study to show the importance and role of internal audit in the decision-making process of credit by the bank and the extent understands or knows of the credit department of the importance of internal audit in reducing credit risk and make informed decisions,

The study was based on the assumption that the adoption of internal audit is to identify and assess the risks credit decisions in the bank study sample reflected the impact in achieving efficient and successful management of those risks and leading to sound credit decisions.

The researcher chose the Rasheed Bank / public administration as a sample study to test the applicability of this hypothesis. Depending on the financial statements of the bank through which will be measured the credit risk using the financial indicators, as well as the design and distribution of a questionnaire form on the audit staff mentioned in the sample and using a variety of statistical methods for the purpose to deny or prove the hypothesis.

The researcher reached a set of conclusions most important being that results of the analysis for the reality the actual indicate that there is weakness in the role of internal audit and procedures in the decision process credit through the suffering of the bank from credit risk, either side of the questionnaire, the results indicate that there is a role for audit internal reduce credit risk and make decisions, and there are good understanding and awareness of the importance of the credit department of internal audit.

The researcher gave recommendations on those conclusions

المقدمة :

يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية للجمهور والوحدات الاقتصادية، والشركات، ومؤسسات الدولة المختلفة. يعد في الوقت نفسه من أهم الأنشطة المصرفية التي تجلب الإيرادات المجزية نتيجة قيام المصارف التجارية باستلام الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

ولكي تقوم المصارف التجارية بعملية منح الائتمان بما يخدم أهدافها لا بد ان تقوم وحداتها بدراسة الائتمان وتصنيف مخاطره من خلال تقييم القطاع الاقتصادي، والموقع التنافسي، والأداء التشغيلي، والتدفق النقدي، والوضع المالي للمقرضين، كما ان المصارف لا بد وان تحاول تخفيف مخاطر الائتمان من خلال مراقبة ومتابعة استغلال القرض للغرض نفسه الذي مُنح الائتمان من أجله، واستيفاء الضمانات كمصدر ثانٍ للسداد، ومن مهام إدارات المصارف أيضا وضع

إجراءات مكتوبة تعكس الإستراتيجية الإجمالية للمصرف في هذا المجال وتضمن تنفيذها. كما لا بد من تنويع المحفظة الائتمانية ورصدها والسيطرة عليها من خلال وضع حدود عليا للمخاطر التي من المتوقع مواجهتها، إذ أن من المهم للمصارف أن تمتلك طريقة واضحة ورسمية لتقييم الائتمان والموافقة عليه سواء عند منح القروض الجديدة أو عند تمديد القروض القائمة، أن أي طلب جديد للائتمان ينبغي أن يخضع للتدقيق وتقييم طلبات القروض والقرار بشأن قبولها أو رفضها. ويعد التدقيق الداخلي أحد العناصر المهمة في نظام الرقابة الداخلية والذي لا يقتصر دوره على العمليات المالية والمحاسبية لغرض التأكد من صحة تسجيلها واكتشاف الأخطاء بل توسع ليشمل جميع المجالات الخاصة بالنواحي المالية والتشغيلية المختلفة، فضلا عن كونه مصدراً استشارياً وتوجيهياً لعمليات إدارة الخطر وبالشكل الذي يسهم في الحد منها أو تقليلها إلى الحدود المقبولة، وفيما يخص قرارات الائتمان فإنه يسهم في عملية تقييم طلبات الائتمان ومساعدة إدارة المصرف بشأن قرار القبول أو الرفض.

اذ تتجسد مشكلة الدراسة في تعرض المصرف الى مخاطر مالية ومخاطر ائتمانية نتيجة ضعف اهتمام إدارة المصرف بتحديد المخاطر وعدم الاهتمام بآثارها يؤدي إلى أضعاف قدرتها على تحقيق المهام والأهداف المرسومة فضلا عن ضعف وعدم الاهتمام بإجراءات التدقيق الداخلي الموضوعية لتحديد المخاطر فيما يتعلق بعملية منح الائتمان وهذا يؤدي إلى تحمل المصارف مخاطر مالية ناتجة عن القرارات الائتمانية. واستنادا إلى ما ورد فإن الدراسة تهدف إلى بيان أهمية ودور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ المصارف القرارات الائتمانية من خلال تحديد وتقييم المخاطر التي يتعرض لها وأنواعها وأسس إدارتها والإجراءات المتبعة للحد منها .

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

أ- مشكلة البحث

تتعرض أنشطة المصرف عينة البحث الى انواع متعددة من المخاطر من بينها المخاطر المالية متمثلة بالمخاطر الائتمانية نتيجة لضعف اهتمام ادارة المصرف بتحديد المخاطر وعدم الاهتمام بما يؤدي الى أضعاف قدرتها على تحقيق المهام والأهداف المرسومة فضلا عن ضعف وعدم اهتمام ادارة المصارف بإجراءات التدقيق الداخلي الموضوعية لتحديد المخاطر فيما يتعلق بعملية منح الائتمان وهذا يؤدي الى تحمل المصرف مخاطر مالية في مجال القرارات الائتمانية، ومن هنا تتمثل مشكله الدراسة في الآتي:-

- 1- ما مدى اعتماد التدقيق الداخلي وإجراءاته في تحديد وتقييم مخاطر القرارات الائتمانية.
- 2- وما دور التدقيق الداخلي في تزويد إدارة المصارف بالمعلومات عند اتخاذ القرارات الائتمانية.
- 3- ما مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي والأساليب المهنية الحديثة واثار ذلك في السيطرة على المخاطر الائتمانية.

ب- أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية التدقيق الداخلي في المصرف عينة البحث من خلال إتباع إجراءات وأساليب عمله المعتمدة في ترتيب أولويات العمل التدقيقي لتحديد المخاطر التي تتعرض لها المصارف وخصوصاً المخاطر التي تواجهها عند اتخاذ قرارها الائتماني ومدى مساهمتها في تقييم هذه المخاطر، فضلا عن أهمية تلك القرارات الائتمانية والتي تتطلب من المصرف وضع تعليمات خاصة عند اتخاذ القرار بشأنها ومدى تأثير هذا القرار في قسم أو إدارة الائتمان.

ج- أهداف البحث

استرشادا بمشكلة البحث فقد حددت أهداف البحث بما يأتي:-

1- استعراض دور الائتمان المصرفي في النهوض بالعمل المصرفي وبيان أهم المخاطر المتعلقة بالائتمان نتيجة اتخاذ قرارات ائتمانية غير صائبة.

2- بيان أهمية ودور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ المصارف القرارات الائتمانية.

3- بيان مدى تفهم او أدراك قسم الائتمان لأهمية التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر الائتمان واتخاذ قرارات رشيدة.

د- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها أن اعتماد التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرارات الائتمانية في مصرف عينة البحث ينعكس أثرها في تحقيق إدارة كفوءة وناجحة لتلك المخاطر وبما يؤدي الى اتخاذ قرارات ائتمانية صائبة.

هـ- منهج البحث

- 1- المنهج التحليلي من خلال استخدام التحليل المالي لنشاط الإقراض في المصرف عينة البحث .
- 2- اعتمده البحث المنهج الاستطلاعي إذ جمعت البيانات اللازمة لمتطلبات البحث وهذا من خلال استمارة الاستبانة التي وزعت على مجموعة من مديري ورؤساء الأقسام وموظفي التدقيق الداخلي في مصرف الرشيد الإدارة العامة لاستطلاع آرائهم وتوجهاتهم وهو منهج ملائم للدراسات التي تتوخى الوصول إلى العلاقة بين متغيرات البحث وتأثيرات تلك العلاقة .

و- حدود البحث

- 1- الحدود الزمنية: اعتماد التقارير المالية للمصرف عينة الدراسة للسنوات (2007- 2011) وذلك لتوافر بيانات شاملة خلالها .
- 2- الحدود المكانية: اعتمد مصرف الرشيد بعده احد المصارف الحكومية التي تمارس عملية منح الائتمان بشكل واسع لكل من القطاعين العام والخاص وتمويل المشاريع كعينة للمصارف الحكومية ولبيان تحقق الهدف الثاني.
- 3- مجتمع البحث: ولغرض بيان تحقق الهدف الثالث اختيرت عينة من مديري ورؤساء أقسام وموظفي التدقيق الداخلي في مصرف الرشيد/ الإدارة العامة اذ بلغ عدد الاستثمارات الموزعة (55) استثماراً في حين كانت الاستثمارات المستردة والتي خضعت للتحليل (50) استثماراً والتي مثلت نسبة (63%) من مجتمع الدراسة البالغ عدده (79) .

ثانياً: دراسات سابقة

أ : الدراسات العربية

1- دراسة (الرمحي، 2004)

عنوان الدراسة	تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية.
هدف الدراسة	التعرف على إجراءات، وتطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر ومتطلباته، والتحقق من مدى تطبيقه في القطاع المصرفي، ومعرفة المعوقات التي تحول دون تطبيقه.
أهم نتائج الدراسة	عدم وجود وعي لدى العاملين في المصارف بالنسبة لقبول تغيير أسلوب التدقيق التقليدي إلى أسلوب التدقيق الحديث، كما أن الأسلوب الحديث يحتاج إلى الإمكانيات اللازمة لتطبيقه في القطاع المصرفي.
أهم التوصيات	ضرورة قيام مجالس إدارات المصارف الأردنية وإدارات التدقيق فيها بالعمل على تطبيق أنموذج التدقيق المبني على المخاطر ووضع خطة زمنية لتطبيقه.

3-دراسة (جواد، 2007)

عنوان الدراسة	مسؤولية المدقق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر المصرفية
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى بيان دور ادارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية ولاسيما (المصارف) وكيفية تحديد

وقياس المخاطر التي تتعرض لها الأنشطة لغرض ادارتها والتحكم فيها فضلاً ببيان مسؤولية التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر المصرفية و تقييم مدى كفاية وفاعلية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية في سبيل إدارة المخاطر التي تحدد.	
أهم نتائج الدراسة	ضعف اهتمام غالبية المصارف بعملية تحديد وإدارة كافة المخاطر على الرغم من أهميتها إذ انصب الاهتمام في مجال واحد من المخاطر وهو مخاطر الائتمان، كما ان انجاز عملية التدقيق الداخلي مازال يتركز في مجال العمل على التدقيق التقليدي إذ لاتزال خطة التدقيق لا يتم اعدادها على اساس المخاطر لغرض تحديد أولويات التدقيق.
أهم التوصيات	تبنى ادارات المصارف العراقية لانتظمة الرقابة الداخلية المبنية على الأسس العلمية والعملية السليمة والتي تعتمد على التقييم المنظم لطبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها وبالشكل الذي يساعد الإدارة على مراقبة المخاطر و يمكنها من معالجتها ووضع السبل الكفيلة للحد منها.

1- دراسة (عبيد، 2009)

عنوان الدراسة	قياس مخاطر الائتمان المصرفي والافصاح المحاسبي عن التعثر المالي في المصارف العراقية
هدف الدراسة	زيادة قيمة المعلومة المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المصرفي فيما يخص المخاطر الائتمانية وتعرض المصرف للتعثر المالي من خلال تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر ولضمان منافسة فعالة للمصرف.
أهم نتائج الدراسة	أن المصارف لا تفصح عن أسباب التعثر المالي المتمثل بالمخاطر الائتمانية والقروض المتعثرة ولا عن جودة الائتمان المصرفي ولا عن تصنيف القروض وتواريخ استحقاقها كما لا تفصح عن طرائق معالجة القروض المتعثرة وما هي الإجراءات المتخذة لغرض تحصيلها.
أهم التوصيات	ينبغي إن يكون للمصارف قدرة وإمكانية لتشخيص المخاطر بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها وهذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات يمكن الإدارة من تحقيق هدفها إلا وهو قياس مخاطر الائتمان وكذلك توافر إجراءات مراقبة الأداء المالي للزبائن.

ب: الدراسات الأجنبية

1- (Beasley and author, 2006)

عنوان الدراسة	The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit Function
هدف الدراسة	إلى بيان تأثير إدارة المخاطر في مهام المدقق الداخلي، إذ تناولت بالتحليل والمناقشة دور إدارة المخاطر وتأثيرها في المدقق الداخلي والعوامل المؤثرة فيها.
أهم نتائج الدراسة	هناك تأثير لإدارة المخاطر في التدقيق الداخلي ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمؤسسة.
أهم التوصيات	ضرورة وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات، وضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة لضمان تحقيقها.

2- دراسة (Siusariuc Gabriela, 2006)

عنوان الدراسة	Analysis Between Banking Performance & Risk Relation
هدف الدراسة	تحليل العلاقة بين مخاطر الائتمان والسيولة وأسعار الفائدة مع الأداء المصرفي عن طريق استخدام أساليب التحليل المالي.
أهم نتائج الدراسة	وجدت الدراسة أن ارتفاع مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ولدت للمصارف ارتفاعاً في مخاطر أسعار الفائدة وبالتالي تناقص الأرباح، وأيضاً وجدت أن مضاعفة رأس المال والودائع في الوقت نفسه سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في مجال القروض
أهم التوصيات	وأوصت الدراسة بأن على إدارات المصارف وصف المخاطر المصرفية وقياسها مع الاحتفاظ بتحقيق الهدف الرئيس لعمل أي مصرف ألا وهو تحقيق الإرباح، والتركيز على دراسة وتقييم وضع كل مصرف بشكل مستمر.

3- دراسة (Institute Of Internal Auditors, 2004)

عنوان الدراسة	The Role of Internal Auditing in Enterprise-wide Risk Management
هدف الدراسة	البحث والتحليل لبيان دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات
أهم نتائج الدراسة	تعد إدارة المخاطر من أهم العناصر المكونة لعملية الحوكمة في المؤسسات، وتوصلت إلى أن إنشاء وتشغيل نظام إدارة المخاطر هي مسؤولية الإدارة، وأن هناك دور جوهري للمدقق الداخلي فيما يتعلق بتقديم ضمانات للإدارة بفعالية نظام إدارة المخاطر.
أهم التوصيات	يتوجب على المدقق الداخلي المحافظة على استقلاليته وموضوعيته عند أدائه لمهامه التأكيدية والاستشارية تطبيقاً لما دعت إليه المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

ج: موقع البحث الحالي

يبرز موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة من وجود جوانب التقاء مع تلك الدراسات وجوانب اختلاف وكالاتي:-
 أ- ان البحث الحالي فقد النق مع الدراسات السابقة المهمة بالتدقيق الداخلي من حيث التركيز على الأسلوب الحديث والعلمي للتدقيق كاستخدام العينات الإحصائية أو التدقيق المستند على المخاطر و ضرورة تأهيل وتدريب موظفي التدقيق الداخلي على وفق متطلبات التدقيق الحديث لغرض توعيتهم بالمخاطر وأساليب وإجراءات التدقيق المستندة إلى المخاطر فضلاً عن أهمية مساهمة المدقق الداخلي في تحسين وتقييم المخاطر وضرورة قياس المخاطر ومحاولة تقليلها إلى المستوى المقبول لها قدر الإمكان.

ب- الدراسات السابقة المهمة بالائتمان المصرفي ومخاطره فكان اوجه التشابه معها من حيث توضيح المخاطر المصرفية بشكل عام وتوضيح مخاطر الائتمان المصرفي بشكل خاص واثرت تلك المخاطر القرارات الائتمانية.

ج- اختلاف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في ان البحث الحالي ركز على بيان أهمية التدقيق الداخلي من خلال إتباع إجراءات وأساليب عمله المعتمدة في ترتيب أولويات العمل التدقيقي لتحديد المخاطر التي تتعرض لها المصارف

عند اتخاذها القرار الائتماني، اما الدراسات السابقة المهمة بالتدقيق فقد ركزت على أهمية التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر بشكل عام.

المبحث الثاني: التعريف بالتدقيق الداخلي

أولاً: مفهوم التدقيق الداخلي

لقد تناول العديد من الباحثين التدقيق الداخلي بشكل واسع وبعده مفاهيم إذ عرف [1]. بأنه نشاط مستقل وموضوعي يقدم المشورة والضمان للإدارة السليمة للإيرادات والنفقات العامة ويساعد في إضافة قيمة وتحسين لعمليات الوحدة الاقتصادية ومساعدتها في تحقيق أهدافها بطريقة عمل نظامية ومنضبطة لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة، اما [2] فقد عرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة إدارية مستقلة تنطوي على تقييم مستمر وتنقد أداء منشأة بغية اقتراح تحسينات عليها ويضيف قيمة لها وتعزيز آلية الحكم العام للمنشأة بما في ذلك إدارة المخاطر الإستراتيجية للمنشأة ونظام الرقابة الداخلية. وعرفه [3] وظيفة إدارية تقوم بصفة مستقلة بتقييم كفاءة وفعالية ودقة أنظمة الرقابة القائمة في داخل المنظمة ونوعية العمليات الجارية. وعرف أيضاً بأنه عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات منظمة الأعمال فحصاً انتقادياً منتظماً، للتحقق من صحتها ومعتمداً في ذلك على قوة نظام الرقابة الداخلية ومثانته، وإبداء رأي فني محايد عن صحة تلك المستندات، والدفاتر والسجلات، وتقديمه للجهة المستفيدة، ويتم ذلك من خلال برنامج محدد سابقاً [4]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن ان نستنتج الآتي :

- (1) ان التدقيق الداخلي نشاط مستقل ويتصف بالموضوعية مبتعداً عن التحيز خلال تأدية مهامه التدقيقية.
- (2) ينصب هدف نشاط التدقيق الداخلي على مساعدة المؤسسة في تحقيق اهدافها وذلك من خلال التركيز على تفعيل ادارة المخاطر وعمليات التحكم في المؤسسة
- (3) يقدم الاستشارات اللازمة عند الضرورة لمجلس الإدارة، أو الإدارة العليا.
- (4) يعتمد في عمله على الأسلوب العلمي والمهني للحصول على نشاط توكيدي.
- (5) التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات والتأكد من أن السياسات والإجراءات الموضوعية سوف تطبق فعلا.
- (6) يفحص ويقيم نظام الرقابة الداخلية ويحدد مدى فاعلية نظم الرقابة الأخرى.

ثانياً: أنواع التدقيق الداخلي

هناك عدة أنواع للتدقيق الداخلي، وذلك على وفق مجال الاهتمام الذي ينصب عليه نشاط التدقيق الداخلي وكما يأتي:

أ- التدقيق المالي: Financial Audit

يهتم هذا النوع من التدقيق في مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تيسير هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات الآتية: [5]

- تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة.
- اختبار الوثائق التي تقوم بإعدادها المنظمة مثل الفواتير وموازن المراجعة.
- التحقق من الوجود الفعلي للموجودات من خلال اختبار الإجراءات الخاصة بالاستلام والجرد الفعلي فضلاً عن التأكد من صحة معالجته محاسبياً في الفواتير .

ب- التدقيق التشغيلي: Operational Audit

التدقيق التشغيلي هو دراسة شاملة للوحدة لغرض قياس الأداء واستعراض عمليات التدقيق التشغيلي لكل أو جزء من إجراءات التشغيل المنظمة لتقييم كفاءة هذه العمليات وفعاليتها وهو مقياس ما إذا كانت المنظمة تحقق أهدافها ويظهر مدى كفاية استخدام المنظمة لمواردها لتحقيق أهداف العمليات التشغيلية، ويمكن أن يشمل هذا النوع من التدقيق تقييم الهيكل التنظيمي والتسويق وطرائق الإنتاج، العمليات الحاسوبية أو أية منطقة تشعر المنظمة أنها بحاجة إلى تقييم وتقديم توصيات إلى الإدارة لتحسين العمليات [6]

ج- تدقيق الالتزام: Compliance Audit

ويسمى أيضاً (تدقيق الرقابة)، وهو ذلك النوع من التدقيق الذي يتم فيه التأكد من تطبيق السياسات، والتعليمات، والإجراءات للضوابط الرقابية المالية والتشغيلية، ومدى تطبيق القوانين الموضوعية بصورة أصولية، فضلاً عن التأكد من إن إجراءات الجودة التي تضعها المؤسسة، أو جمعيات مهنية قد طبقت بصورة جيدة. أي أن تدقيق الالتزام يتوقف على وجود البيانات والمعايير، والمعايير تتمثل بالقوانين العلمية المعترف بها واللوائح والسياسات والإجراءات المتعلقة بموظفي المحاسبة. [6]

د- التدقيق الإداري: Managerial Audit

ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف المنشأة كما أن هذا النوع من التدقيق يتجاوز دور المدقق الداخلي في الناحية المحاسبية إلى جميع أقسام المنشأة وذلك لأجل معرفة مدى الالتزام بتنفيذ سياسة الإدارة، وهو مصطلح يعبر عن أهمية دور المدقق الداخلي في مجال خدمة الإدارة [7].

ثالثاً: التدقيق الداخلي في المصارف

يجب على كل مصرف تشكيل وحدة للتدقيق الداخلي ضمن هيكله التنظيمي، بما يتناسب مع حجمه وطبيعته عملياته تضم عدداً كافياً من المنتسبين ذوي الكفاءة المناسبة ويكون عملها جزءاً من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى المصرف وعلى إجراءاته الداخلية كما تعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف داخل المصرف لما لها من أثر كبير في سير العمل داخله وصولاً إلى تحقيق أهدافه المتمثلة بتعزيز الربحية وضمان استمرارية العمل، وقبول الودائع ومن ثم الحفاظ عليها فضلاً عن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وصولاً إلى الجودة الشاملة.

أ- أهداف التدقيق الداخلي في المصارف:

- إن الهدف الرئيس من تدقيق عمليات المصرف هو تقديم رأي مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات المحلية المناسبة التي توضع عن صحة البيانات المالية السنوية للمصرف والتي تعد بشكل دوري.
- وغالباً ما يطلب من المدقق الداخلي للمصارف أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على المصرف وإلى السلطات النظامية الأخرى، وفيما يأتي أهم أهداف التدقيق الداخلي في المصارف [3]:-
- (1) التحقق من أن المعلومات المالية والتشغيلية دقيقة وموثوق بها. [8]
 - (2) تحديد مدى التزام المصرف بالسياسات والتعليمات والقرارات والأنظمة والقوانين التي لها تأثير في أعمال المصرف وبأن الإدارة تتخذ كافة الخطوات المناسبة لمعالجة أي نقص أو قصور في الإجراءات الرقابية.
 - (3) التقارير الصادرة من أنظمة المعلومات المختلفة سواء المالية أو الإدارية سليمة ويمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية.

- (4) تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات و تقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق.[8]
- (5) نظام الرقابة الداخلية يضمن تسجيل المعاملات بصورة دقيقة وتوفير الحماية المناسبة للموجودات.
- (6) خدمة الزبون في سلم الأولويات دائماً وان هذه الخدمة تؤدي على وفق أقصى درجات الدقة والسرعة وبالنوعية والجودة والتي تحقق رضا الزبون.
- (1) المخاطر التي يتعرض لها المصرف سواء المالية، أو الائتمانية، أو التشغيلية، أو مخاطر تقديم الخدمة، مخاطر أنظمة الحاسوب... الخ قد قللت إلى الحدود المقبولة أو إلى أدنى حد ممكن
- (2) المخصصات والاحتياطات كافية وحسبت على وفق تعليمات السلطات الرقابية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب- وظائف التدقيق الداخلي في المصارف

- يعد التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل المصرف، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة المخاطر وحماية أصول المصرف ومن مهامه[9] :-
- (1) تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتماماً داخل المصرف.
 - (2) إعطاء ضمانات للمجلس أن المخاطر المنظمة قد حددت بشكل صحيح وأديرت على وفق أهميتها.
 - (3) تقديم المشورة للإدارة في تصميم وتنفيذ عمليات إدارة المخاطر.
 - (4) إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية.
 - (1) تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق.
 - (6) إعداد تقرير التدقيق ورفعها للإدارة العليا في المصرف.
 - (7) القيام بمهام مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا فيما يتعلق بمشكلات ومخالفات تتطلب مزيداً من التحقيق.
 - (8) المساعدة في تطوير النظم ، وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم.

رابعاً: ومعايير التدقيق الداخلي

أ- معايير التدقيق الداخلي

- عرف معهد المدققين الداخليين المعيار بأنه إعلان مهني رسمي يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أدائه [8:2004,IIA] ومن المقومات الأساسية لأية مهنة متطورة، هي ضرورة وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة، ويعملون على وفق هذه المعايير في كافة مراحل العمل وقد تمثلت الأهداف التي من أجلها وضعت هذه المعايير بالآتي: [10]
- (1) بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يجب أن يكون عليها التدقيق الداخلي.
 - (2) وضع إطار عام لأداء التدقيق الداخلي وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن.
 - (3) وضع أسس لقياس أداء المدققين الداخليين.
 - (4) التأسيس لعمليات معالجات تنظيمية متطورة وتشجع إدخال تحسينات عليها.
- أما عن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيمكن تحديدها بما يأتي [11]:-

(أولاً) تعد معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين كونها تضع المبادئ الأساسية والتي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم.

(ثانياً) تعد معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للإدارة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يمكن الإدارة من الاعتماد على التقارير التي يقدمونها عند أدائها لوظائفهم في المنشأة.

(ثالثاً) تعتبر وجود معايير تدقيق يلتزم بها المدققون الداخليون ضرورية بالنسبة للمدقق الخارجي، لأنها تضمنه على متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين.

(رابعاً) يسترشد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد

أن هذه المعايير تصدر عن جمعيات وهيئات مهنية، مثل معهد المدققين الداخليين [IIA] الذي أصدر مجموعة معايير خاصة بالتدقيق الداخلي، إذ حدد مجموعتين من المعايير وهما

[12]:-

(أ) معايير الصفات (الخاصة) (Attribute Standards). سلسلة (1000)

- 1- معيار ذو العدد (1000) أهداف ومسؤوليات وصلاحيات التدقيق الداخلي
- 2- معيار ذو العدد (1100) الاستقلال والموضوعية
- 3- معيار ذو العدد (1200) الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة
- 4- معيار ذو العدد (1300) برنامج ضبط الجودة وتطوير عملية التدقيق الداخلي

(ب) - معايير الأداء (Performance Standards). سلسلة (2000)

- 1- معيار ذو العدد (2100) طبيعة العمل
- 2- معيار رقم (2200) تخطيط عملية التدقيق
- 3- معيار ذو العدد (2300) أداء وتنفيذ عملية التدقيق.
- 4- معيار ذو العدد (2400) توصيل نتائج التدقيق الداخلي
- 5- معيار ذو العدد (2500) مراقبة تنفيذ التوصيات
- 6- معيار ذو العدد (2600) مستوى المخاطر المقبولة بعد تنفيذ التوصيات

خامساً: التدقيق الداخلي المستند على المخاطر

أ- مفهوم التدقيق المستند على المخاطر

التدقيق المستند على المخاطر هو التدقيق الذي يحدد ويسجل الأهداف، والمخاطر والضوابط ويبين إلى أي مدى تتسق أهداف النظام مع أعلى مستوى لأهداف المؤسسة وقيم الضوابط من حيث المبدأ لتقرير ما إذا كانت مناسبة ومعقولة أو لا ويمكن الاعتماد عليها لتحقيق الغرض منها، وهو التصدي للمخاطر المؤسسة كما يحدد أي الحالات هي فوق وتحت السيطرة وتقديمها للإدارة مع تحديد واضح للمخاطر المتبقية أو أن الضوابط الموجودة غير ملائمة ويحدد إستراتيجية مناسبة لاختبار فعالية الضوابط أي من خلال الامتثال أو الاختبارات الموضوعية.

يعرف [13] التدقيق المستند للمخاطر بأنه "المنهجية التي يستخدمها المدققون الداخليون لتزويد إدارة المصارف بأن المخاطر تدار ضمن المستوى المقبول لها والمحدد من الإدارة العليا ويساعده قسم التدقيق الداخلي للمصارف في تحقيق

أهدافه عن طريق تزويدها برأي موضوعي ومستقل بأن العمليات التي تدار بها المخاطر كفوءة وفاعلة" ولتحقيق ذلك يتطلب من إدارة المصرف الاتي:-

- (1) تحديد المخاطر اللازمة المهمة كلها وكذلك تحديد المستوى المقبول لها.
- (2) تقييم هذه المخاطر وترتيبها على وفق الأولويات لتحديد مستوى خطورتها.
- (3) تعريف المستوى المقبول للمخاطر وتقييمها لغرض تحديد اذا ما تم تجاوزها او لا واستناداً إلى لذلك فعلى مجلس الإدارة الاهتمام بالجوانب الآتية:-

اولاً: وضع السياسات الملائمة للرقابة الداخلية والمصادقة على المستوى المقبول للخطر .
ثانياً: تدريب الإدارة على تحديد المخاطر وتقييمها وتصميم نظام الرقابة الداخلية المنفذ لتلك السياسات المصادق عليها من المجلس وتشغيله ومراقبته.

ب- عناصر التدقيق الداخلي المستند على المخاطر

أن استخدام التدقيق المستند على المخاطر وتقييم المخاطر والذي يمثل الوسيلة التي يحدد فيها المصرف ويقيم كمية المخاطر التي يتعرض لها وجودة الرقابة عليها. ومن خلال استخدام هذا الأسلوب فان مجلس الإدارة والمدققين يستخدمون نتائج تقييم المخاطر في ترتيب الأولويات سواء في خطط دوائر التدقيق أو أثناء تدقيق العمليات والأنشطة والتركيز على الأنشطة والمجالات ذات الخطورة العالية لتغطي بشكل جيد. أن برامج التدقيق المصممة استناداً للمخاطر تزيد من كفاية وفاعلية التدقيق وتتفاوت أشكال وتعقد برامج التدقيق المستند للمخاطر استناداً إلى حجم المصارف ومدى تعقد العمليات، ونطاق أنشطته ، وكفاية الموظفين ، وجودة الرقابة، والتنوع الجغرافي والتكنولوجيا التي تستخدمها المصارف، والتغيرات في بيئة العمل.[14]

وعلى العموم فان برامج التدقيق المستند على المخاطر يجب أن تتضمن العناصر الآتية:- [15]

- (1) تحديد كافة عمليات المصارف، وخطوط الإنتاج، والخدمات والوظائف ومن ثم تحديد النشاطات بداخل هذه الأعمال التي يجب أن تدقق مع تحديد مخاطر الرقابة والأعمال وتوثيق هيكل إدارة الخطر ونظام الرقابة الداخلية.
- (2) استخدام نظام تسجيل وقياس لغرض وصف وتقييم مخاطر العمال والرقابة للأقسام والمنتجات المهمة.
- (3) مصادقة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على تقييم الرقابة وخطة التدقيق المستندة على المخاطر السنوية التي تظهر جدول التدقيق ، ودورة التدقيق ، ونطاق برنامج العمل والموارد التي ستخصص لتلك المجالات المراد تدقيقها.
- (4) تنفيذ خطة التدقيق من خلال التنفيذ والإبلاغ والمتابعة.
- (5) تضمين البرنامج عملية رقابة لتقييم المخاطر على نحو منتظم وتحديثها في الأقل سنوياً لكل وحدات الأعمال المهمة والأنظمة والمنتجات.

ج- متطلبات استخدام التدقيق الداخلي المستند على المخاطر

تعتمد متطلبات منهج التدقيق المستند على المخاطر على حجم العمليات المالية وطبيعتها وتعقدها وان هذه المتطلبات تتألف من السياسات والإجراءات الآتية: [16]

- (1) التعرف على المخاطر التي تهدد تحقيق المصرف أهدافه وتقييمها من قبل إدارة المصرف.
- (2) عمليات تقييم المخاطر يعمل المدققون على تحديث عمليات تقييم المخاطر في الأقل سنوياً أو على نحو متكرر أو كلما دعت الحاجة عن طريق تحليل المخاطر الموروثة.

(3) وضع خطة التدقيق التي تشمل تفاصيل العمليات المخطط لها، وينبغي أن تصف أهداف التدقيق، ملخص بتقييمات وترتيب المخاطر لكل نشاط ، والموارد المطلوبة لانجاز العمل (على سبيل المثال ساعات العمل المخططة والموارد البشرية اللازمة لأداء المهام، والعدد والكفاية مهنية) والمصادقة على خطة التدقيق السنوية

د- إجراءات التدقيق الداخلي المستند على المخاطر

1- التخطيط السابق للتدقيق

خطة التدقيق: هي وثيقة رسمية تحدد أهداف نشاط التدقيق الذي سينفذ ومجالاته والموارد المادية والبشرية والتدريبية المتوفرة والمطلوبة لتغطية ذلك العمل في أثناء مدة من الزمن، مع قابليتها للمرونة بحيث تتضمن قيام المدققين بأي عمل طارئ يتطلب الاستجابة السريعة. [17]

وفي الوقت الحاضر تنتهج الإدارات في بناء الخطة السنوية لعمل الدائرة اذ تعتمد بعض الإدارات أساليب تقليدية وذلك بوضع برامج زيارات اعتماداً على اجتهادات الإدارة كأن تكون

(نصف سنوية، أو سنوية، أوكل سنتين) وترتيب زيارات لمراكز عمل مهنية وإهمال الباقي دون استناد إلى أسس علمية تؤيد هذه الأساليب. أما في الوقت الحاضر تنتهج الإدارات في بناء الخطة السنوية أسلوباً حديثاً يقوم على أساس المخاطر إذ تحدد الزيارات التدقيقية استناداً للمخاطر الذي تتعرض لها أنشطة ومراكز العمل وبهذه الحالة تكون جهود إدارة التدقيق قد وجهت نحو المراكز والأنشطة ذات الخطورة العالية. [18]

وقد أشار معهد المدققين الداخليين الأمريكي ضمن معايير التدقيق الداخلي وإرشاداته وضمن المعايير الفرعية للمعيار (2000) وهي (2010و2020) المتعلق بإدارة نشاط التدقيق إلى ضرورة قيام مدير نشاط التدقيق بالعمل على: أولاً: مراعاة أن تكون خطة التدقيق مبنية على أساس المخاطر وذلك من اجل تحديد أولويات العمل بما يتفق مع أهداف المؤسسة ويضمن تحقيقها.

ثانياً: يعتمد بناء خطة التدقيق على تحديد المخاطر للأنشطة أو مراكز العمل المراد تدقيقها وعلى أهداف المؤسسة. ثالثاً: تراعي الخطة المعدة سنوياً التغيرات الهامة في بيئة العمل ومدى تأثير التغيرات في المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

رابعاً: تكون خطة إدارة التدقيق مستمدة من الخطة الإستراتيجية للمؤسسة كلها والتي تعكس عادة وجهة نظر المؤسسة تجاه المخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف والتي تعطي مؤشراً للتدقيق في تحديد المجالات والأنشطة ذات المخاطر الهامة. خامساً: ضرورة بناء أولويات تنفيذ برامج التدقيق ضمن الخطة استناداً إلى المخاطر المتعلقة بالأنشطة أو المراكز وذلك كي توجه الموارد المتاحة لإدارة التدقيق المادية والبشرية (موظفين، مهارات وتقنيات) نحو الأنشطة والمراكز ذات المخاطر الهامة.

سادساً: يجب أن تكون الإجراءات التي يتبعها المدققون في الاختيار والفحص متوافقة مع أهمية المخاطر ودرجة احتمالية حدوثها.

سابعاً: يجب أن تغطي التقارير المعدة من قبل المدققين المخاطر التي تم الاستناد إليها في عملية التدقيق.

2- فحص وتقييم وتوثيق المعلومات

وتتضمن هذه الفقرة جمع وتحليل وتفسير وتوثيق المعلومات التي تدعم نتائج التدقيق وتشمل إجراءات الفحص والتقييم جمع معلومات عن كافة الموضوعات المتعلقة بأهداف ونطاق عمل التدقيق ومن ثم إجراء التحليل لهذه المعلومات عن طريق دراسة ومقارنة العلاقة بين كل من المعلومات المالية وغير المالية وذلك بافتراض وجود علاقة طردية أو عكسية بين تلك

المعلومات وتفيد الإجراءات التحليلية في تقييم المعلومات التي جمعت أثناء التدقيق وذلك بمقارنتها بالتوقعات المحددة بواسطة الإدارة أو التي ينشئها المدقق الداخلي

3- أبلغ النتائج

يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج المهام اذ يجب أن تشمل التبليغات المتعلقة بنتائج مهمة التدقيق أهداف تلك المهمة ونطاقها والاستنتاجات التي تم توصل إليها والتوصيات المقترحة بشأنها وخطط العمل المتعلقة بها، كما يجب أن يتضمن التبليغ النهائي بشأن نتائج مهمة التدقيق رأي المدقق الداخلي والاستنتاجات التي توصل إليها ، وذلك على وفق ما يلزم . وحين يصدر أي رأي أو استنتاج فيجب مراعاة توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة وغيرها من الجهات المعنية الأخرى ، كما يجب أن يكون مدعوماً بمعلومات كافية ومفيدة ووثيقة الصلة وموثوق بها [19] كما يجب أن تشير هذه التقارير إلى مواقع الخطر الهامة والمخاطر التي درست وإجراءات الرقابة، أمور التوجيه العامة وأية أمور يحتاجها أو يطلبها مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية. ولكي تكون التقارير فعالة يجب أن تمتاز بالموضوعية، والإيجاز ، والدقة ، والوضوح، كما ينبغي أن تكون بناءة وكاملة وان تقدم في الوقت المناسب [20]

4- المتابعة

تطبيقاً لمعايير التدقيق الداخلي الصادرة من معهد المدققين الداخليين. على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أشار المعيار ذي العدد (2500) وضع إجراءات لمتابعة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق التي أبلغت بها الإدارة ومن أهم هذه الإجراءات هي الآتي: [17]

- (1) درجة أهمية الملاحظات والتوصيات.
- (2) الجهود والتكاليف المطلوبة لتصويب الملاحظات والتوصيات.
- (3) المخاطر المترتبة على عدم تصويب الملاحظات والتوصيات.
- (4) درجة التعقيد في عملية التصويب.
- (5) الوقت اللازم للتصويب.
- (6) وضع جدول للمتابعة والمراقبة للتأكد من ان توجيهات الإدارة قد طبقت بفاعلية وان الإدارة التنفيذية قررت تحمل مسؤولية عدم اتخاذ إجراء وهناك طرائق عدة للمتابعة أشار إليها هي [16]

المبحث الثالث: الائتمان المصرفي ومخاطره

أولاً: مفهوم وأهمية الائتمان المصرفي.

أ- مفهوم الائتمان المصرفي

يمثل الائتمان المصرفي واحداً من أهم مجالات الاستثمار في المصارف التجارية، وأكثرها ربحية، كما يؤدي دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.

لقد تعددت مفاهيم ووجهات نظر العديد من الباحثين في بيان مفهوم و تعريف الائتمان المصرفي ، نظراً لاختلاف وجهات نظرهم ولتركيز كل منهم على جانب معين فمنهم من ركز على جانب الوقت وعلى جانب الثقة ومنهم من ركز على ماهية قيمة التبادل. اذ عرف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً ام معنوياً، بان يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال مدة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد". [21] كما عرف بأنه أية عملية

يقوم بها المصرف وذلك حين يضع مبلغاً من المال تحت تصرف شخص آخر مقابل تعهد الأخير بتسديد المبلغ مع الفوائد المترتبة على هذه العملية في الموعد المتفق عليه". [22] وعرف بأنه يعني الائتمان التنازل عن مبلغ من المال حاضراً ، من شخص دائن، مقابل مبلغ من المال اكبر، يلتزم بدفعه في المستقبل من الشخص المدين [23] . ويرى الباحث ان الائتمان هو مجموعة من التسهيلات التي يمنحها المصرف للزبائن على مختلف أشكالهم على ان يلتزموا برد مبلغ لفرض والفائدة خلال المدة الزمنية والشروط المتفق عليها.

ب- أهمية الائتمان المصرفي

يحتل الائتمان المصرفي مكانة كبيرة ومهمة التي يمكن توضيحها كالآتي [24] :-

- (1) يمثل الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر جاذبية للبنوك نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه فهو يستهدف تحقيق الربحية للمصرف .
- (2) يساعد المشاريع في الحصول على القروض اللازمة لتمويلها .
- (3) تمويل الأفراد باحتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية خاصة السلع المعمرة ويدخل هذا النوع من خلال ما يسمى ببطاقة الائتمان .
- (4) يقوم الائتمان المصرفي ومن خلال أدواته كالعقود والسندات والكمبيالات بوظيفة تسوية المبادلات التي تتيح اختصار وقت عملية التبادل للسلع والخدمات.
- (5) يقوم الائتمان المصرفي بزيادة حجم التجارة الدولية من خلال فتح الاعتمادات المستندية إذ يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي .
- (6) يساعد الائتمان المصرفي في تحقيق اقتصاد متوازن من خلال توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتأمين انسيابيتها للمشاريع كافة .
- (7) يساعد الائتمان المصرفي في زيادة الدخل القومي من خلال استخدام هذه الموارد في المشاريع الإنتاجية لترفع من مستوى النشاط الاقتصادي للبلد

ثانياً: تصنيف التسهيلات الائتمانية

تصنف التسهيلات الائتمانية على وفق معايير مختلفة كما يأتي [25] :-

أ- تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب الفترة الزمنية

يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية على وفق الزمنية إلى الأنواع الآتية:-

(1) التسهيلات المتوسطة وطويلة الأجل

(2) التسهيلات المصرفية القصيرة الأجل

ب- تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب نوع الضمان

يقصد بهذا النوع من التسهيلات تلك التسهيلات الممنوحة إلى الأطراف المختلفة وبواسطة الضمانات التي تقدمها هذه

الأطراف إلى الجهة المانحة للتسهيلات ويمكن تقسيمها إلى ما يأتي [25] :-

(1) التسهيلات بضمان شخصي

(2) التسهيلات العينية

ج- تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الطالبة لها

(1) التسهيلات الخاصة : وهي التسهيلات التي تمنح لأشخاص القانون الخاص الافراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة اشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة.

(2) التسهيلات العامة : التسهيلات العامة ويتمثل في التسهيلات الممنوحة من المصارف إلى الدول والمؤسسات الرسمية وغالباً ما يشكل نسبة ضئيلة من التسهيلات الممنوحة من المصارف

د- تصنيف التسهيلات المصرفية من حيث طبيعتها

يصنف هذا النوع من التسهيلات إلى مباشرة وغير مباشرة وكما يأتي [26]:-

- (1) التسهيلات المباشرة : فيها توضع النقود مباشرة تحت تصرف العميل ليستخدمها في المجالات التي يرغب فيها
- (2) التسهيلات غير المباشرة: تتميز هذه التسهيلات بأن المستفيد منها يكون شخصاً ليس عميلاً للمصرف الذي منح له تسهيلات ولا تتضمن قيام المصرف بوضع نقود مباشرة بين أيدي العميل والمستفيد في الحال وإنما تعكس تعهداً خطياً من المصرف بالالتزام قد يتحقق وقد لا يتحقق أو عدم تحقق الشروط الواردة في التعهد.

ثالثاً: أسس منح الائتمان المصرفي

تتخذ المصارف التجارية قرار التسليف بعد الوقوف على عدة اعتبارات لكونها ستكون مقرضة لأموال وضعت من الآخرين في المصرف والتي ينبغي المحافظة عليها وتقليل المخاطر المتعلقة باستعمالها، وهناك مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني وكما يأتي:-

— **عناصر خاصة بالزبون المقترض:** وهي تشير إلى مدى توافر العناصر الأخلاقية للزبون واستقامته عند اتخاذ القرار الائتماني بمنح الائتمان وتتمثل بـ(شخصية المقترض أو الزبون، رأس المال، قدرة الزبون، الرهونات والضمانات، الظروف المحيطة، الرقابة)

— **عناصر خاصة بالمصرف:** وتشتمل تلك العناصر على القضايا المتعلقة بأنشطة المصرف وتتمثل بـ(درجة السيولة، نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية، الهدف العام الذي يسعى المصرف لتحقيقه خلال المراحل القادمة، الحصة السوقية للمصرف، الإمكانيات المتاحة للمصرف،)

— **عناصر خاصة بالقرض** وهذه العناصر تشمل على(مبلغ القرض، الغرض من القرض، مدة القرض، مصدر الوفاء،)

رابعاً: مخاطر الائتمان المصرفي

يعد النظام المصرفي بحد ذاته كنظام ائتمان، إذ تقوم المصارف بتقييم وتحديد الائتمان الفاعل للمقترضين، وقد أدت المنافسة بين المصارف إلى التوسع في أعداد وأنواع هذه القروض وهذا أدى إلى التعرض إلى مخاطرة أكبر، ولقد أصبح من الصعب التحكم بالقروض بواسطة الأساليب التقليدية لا سيما مع ازدياد عدد المقترضين وزيادة حجم القرض الواحد ، ومن الواضح ان المصارف ادركت منذ مدة طويلة ان عملية منح القروض التي تعتمد على اسم المقترض وموقفه المالي لا تكفي لاسيما مع ازدياد المخاطر التي تتعلق بنشاطات الزبائن والأداء التشغيلي والتدفق النقدي والمركز المالي وفاعلية الإدارة والضمانات المقدمة، فضلاً عن ذلك زادت المصارف من اهتمامها بأسس وأساليب منح القروض. [27]

تنشأ هذه المخاطر بسبب احتمالية التخلف عن الدفع أو تأخير المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف عند استحقاقها أو عدم السداد على وفق الشروط المتفق عليها [28].

ان لكل حدث سبب لتحقيقه وعوامل تؤكد حدوث ذلك الحدث والمخاطر الائتمانية تتحقق نتيجة عوامل خارجية وعوامل داخلية هي [29]:-

أ-العوامل الخارجية تتمثل في:-

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في اسواق المال .
- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها اثار سلبية على المقترضين .
- ب- العوامل الداخلية وتتمثل في :-
- ضعف ادارة الائتمان او الاستثمار في المصرف سواء لعدم الخبرة او لعدم التدريب الكافي.
- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة .
- ضعف سياسة التسعير .
- ضعف اجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها .
- ضعف تحليل الجدارة الائتمانية للمقترض .

خامساً: انواع مخاطر الائتمانية

هناك عدة أنواع من المخاطر الائتمانية التي ينبغي على إدارة البنك تفادي إضرارها أهمها ما يأتي:-

أ-مخاطر عدم القدرة على السداد

وهو خطر افتراضي لاحتمال التخلف عن السداد تعد مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل لأسباب تتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءً على سمعته وجدارته الائتمانية او قد تكون بسبب الوضع المالي للعميل وانخفاض دخلة وعدم استقراره وغيرها من الأسباب [30]

ب- مخاطر السيولة

وتنشأ مخاطر السيولة من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد على وفق الجدول الزمني المتفق عليه فتنشأ ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة أو الملاءمة بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديد العميل المقترض، وكذلك تنشأ حين لا تتطابق عملة القرض مع عملة الودائع [31].

ج- مخاطر التركيز الائتماني

هي مخاطر الانكشاف الكبير تجاه زبون واحد أو مجموعة انكشافات في المخاطر قد تؤدي إلى خسائر كبيرة نسبة إلى رأس المال أو إجمالي الموجودات لدى المصرف إذ تهدد مركزه المالي

د- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات

إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور مدة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية مدة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه المدة يشوبه عدم الموضوعية.

هـ- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان

عادة ما يواجه المصرف في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالفروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري . [32]

و- مخاطر التنفيذ

من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز المصرف على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير في التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة . [29]

ز- مخاطر تغير القوانين

إن تغيير هذه القوانين والتشريعات تعطي مجالاً للبنك للتوسع أكثر في عملية المنح وبالعكس عند تضيق المجال فتفرض نسب أكثر تشدداً كنسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع وغيرها من النسب. [33]

ح- مخاطر تقلبات أسعار الصرف

إن هذه المخاطر لا تظهر إلا حين تكون هناك عملية إقراض في الخارج وإن يتم الإقراض بعملة البلد الموجود فيه المقترض، فانخفاض أسعار الصرف لعملة تلك الدولة يعني خسارة للبنك المقرض، لانخفاض القيمة الشرائية للأموال التي سوف يحصل عليها [22]

ت- مخاطر أسعار الفائدة

فارتفاع أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى انخفاض في مستوى القروض الممنوحة لارتفاع تكاليفها وقد تكون أعلى من الدخل المتوقع للمقترض.

ث- مخاطر تأكل الضمانات

عادة ما يركز المصرف في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز المصرف على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفادياً لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموماً تركيزه على تقديم الضمانات الآتية (العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات) [32]

سادساً: أساليب الحد من خطر الائتمان

يمكن تقليل مخاطر الائتمان أو تجاوزها من خلال مجموعة من الأساليب ومنها ما يأتي:

- أ- **حدود الائتمان:** إن الملاءة المالية للزبون تحدد على وفق ما يملكه الزبون من أموال منقولة وغير منقولة إذ تقوم المصارف باحتساب المكشوف كنسبة من أرقام أعمال النشاط الذي تملكه، لذلك فإن معظم المصارف لا يعتمد على تسعير القروض فقط عند اتخاذ قرار الإقراض وعادة ما توضح حدود هذا الائتمان .
- ب- **متابعة الائتمان:** بعد منح الزبون الائتمان يجب متابعته للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح من أجله، وتأتي أهمية الرقابة والتدقيق الداخلي للتأكد من تنفيذ شروط الموافقات الائتمانية ورفع التقارير عن الممارسات التي لا تتفق مع الاجراءات السليمة في منح الائتمان [34]

ج- **طلب الضمانات الملائمة:** تفادياً للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يُحدد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل إذ يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم

د- **التنوع:** أي عدم توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظراً لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال التنوع من الناحية الجغرافية والقطاعية لان التنوع (أي طالبي القروض من شرائح مختلفة ومن مناطق جغرافية متعددة) تبعد المصارف عن ممارسة مضرّة ، خلاصتها : وضع البيض في سلة واحدة . [35]

هـ- **الاستعلام المصرفي:** في ظل غياب المؤسسات المتخصصة في تقصي جميع المعلومات عن العملاء المقترضين في القطاع المصرفي، برزت الحاجة إلى ضرورة الاستعلام للتحقق من المعلومات التي يقدمها العميل متمثلة بالتحري عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها على وفق الشروط المنفق عليها

ح- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني : بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتقاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على :- [32]

المبحث الرابع: الجانب العملي

أولاً: : نبذة تعريفية عن المصرف عينة الدراسة:-

أسس مصرف الرشيد بموجب القانون ذي العدد (52) لسنة 1988 وبرأسمال (100) مليون دينار عراقي يدفع من الخزينة العامة، وبدأ المصرف بمزاولة نشاطه فعلاً في 1/1/1989 وخضع لقانون الشركات العامة ذي العدد (22) لسنة 1997 وتحول إلى شركة عامة في سنة 1998 وبتاريخ 4/12/2001 أصبح رأس مال المصرف مليار دينار عراقي للمصرف (138) فرعاً، منها (61) فرعاً في بغداد و (77) فرعاً في بقية المحافظات، كما أن الإدارة العامة للمصرف تضم ضمن تشكيلاتها (13) قسماً و (56) شعبة و للمصرف (13) فرعاً في محافظات إقليم كردستان العراق. ويهدف مصرف الرشيد المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الوظائف التي يقوم بها و تتمثل بما يأتي:-

أ- الصيرفة التجارية الشاملة.

ب- استثمار الأموال في الداخل و الخارج.

ج- تمويل جميع القطاعات الاقتصادية على وفق خطط التنمية .

د- تقديم الخدمات المصرفية في مجال المعاملات الداخلية المتمثلة بالحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة ومنح السلف والقروض المتنوعة (بالدينار و بالعملة الأجنبية) والتسهيلات الائتمانية للأفراد و الشركات.

هـ- يقدم المصرف خدماته في المعاملات الخارجية المختلفة في فتح الاعتمادات المستندية و تحصيل الحوالات و إصدار خطابات الضمان و أجراء التحويل الخارجي من و إلى العراق.

ثانياً: مؤشرات تطور الائتمان

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على تطور الائتمان بشكل عام ومن هذه المؤشرات الآتي:-

تطور الائتمان النقدي

جدول (2) نسبة تطور الائتمان النقدي (2007- 2011) (المبالغ بالملايين)

التفاصيل	السنة	2007	2008	2009	2010	2011
الائتمان النقدي		719392	1539908	1367001	2722299	3496137
نسبة التغير %		_____	114.056	(11.228)	99.143	28.425

المصدر : أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

يشير الجدول (2) إلى أن هنالك تذبذباً في النسب بين الزيادة والانخفاض بالنسبة للائتمان النقدي وقد شهدت سنة 2009 انخفاضاً ملحوظاً بمقدار (11.228%) عن سنة 2008 وذلك نتيجة سياسة إدارة المصرف لاهتمامها بتخفيض منح التسهيلات الائتمانية لاستحصال الديون المستحقة والمتأخرة التسديد وكان حساب القروض الممنوحة قصير الأجل وحساب السلف الشخصية والحسابات الجارية المدينة الجزء الأكبر الذي شملهم التخفيض خلال تلك السنة أما بالنسبة إلى السنوات 2010-2011 شهدت زيادة ملحوظة ومتفاوتة آذ بلغت الزيادة (99.143%) عن سنة 2009 و (28.425%) عن سنة 2010 فأن سياسة الإقراض لدى المصرف قد توسعت خلال تلك السنوات.

• نسب القروض حسب أنواعها إلى إجمالي القروض

جدول (3) نسب القروض حسب أنواعها إلى إجمالي القروض

التفاصيل	السنة	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة القروض طويلة الأجل إلى إجمالي القروض %	19.8	43.7	69.2	72.8	67.8	
نسبة القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي القروض %	80.2	56.3	30.8	27.2	32.2	
نسبة إجمالي القروض %	100	100	100	100	100	

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

يلاحظ من الجدول (3) أن المصرف قد ركز اهتمامه على منح القروض طويلة الأجل أكثر مما ركز اهتمامه على منح القروض قصيرة الأجل إذ بلغت نسبة القروض طويلة الأجل الممنوحة خلال السنوات الأربعة (من 2007 لغاية 2011) على التوالي (19.8%، 43.7%، 69.2%، 72.8%، 67.8%) على الرغم من أن القروض طويلة الأجل تشكل النسبة الكبرى من إجمالي القروض إلا أن أغلبها قروض استهلاكية لا تدعم النشاط الاقتصادي كالقروض التي تمنح للقطاعات الإنتاجية والقروض الممنوحة لموظفي الدولة أو قروض السيارات أو تلك القروض الممنوحة لدوائر الدولة لتمويل العجز الحاصل في رواتب منتسبيها التي يعانها المصرف جراء مشكلات التلكؤ وعدم التسديد، أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فبلغت نسبتها خلال السنوات الخمسة (80.2%، 56.3%، 30.8%، 27.2%، 32.2%) على التوالي.

• نسبة القروض الممنوحة إلى إجمالي الائتمان النقدي

جدول (4) نسبة القروض الممنوحة إلى إجمالي الائتمان النقدي (المبالغ بالملايين)

التفاصيل	السنة	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي القروض الممنوحة (1)	127099	278293	433497	915661	1722061	
إجمالي الائتمان النقدي (2)	719392	1539908	1367001	2722299	3496137	
النسبة (1)/(2) %	17.66	18.07	31.71	33.63	49.25	

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

يوضح الجدول (4) أن نسبة نشاط الإقراض خلال السنوات الخمس كانت مستقرة إذ إن إجمالي القروض تشكل نسبة جيدة من إجمالي الائتمان النقدي وإنها في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث (2007، 2008، 2009، 2010، 2011) إذ بلغت النسب (17.66%، 18.07%، 31.71%، 33.63%، 49.25%) وعند القيام بتحليل نسب القروض إلى الائتمان النقدي نجد بشكل عام إن المصرف لا يعطي أهمية للقروض مقارنة مع بقية أنواع الائتمان النقدي إذ لم تتجاوز (50%) من إجمالي الائتمان النقدي وفي بعض الحالات تصل إلى (17.66%) وهي نسبة قليلة جداً بالمقارنة مع أهمية هذا النشاط في قطاع المصارف إذ يجب أن يمثل الاهتمام الأول من بين توظيفات المصرف ويعد المصدر الأساس للإيرادات ويلعب دوراً مهماً في عملية التنمية وهذا مؤشر يدل على أن المصرف قد أبدى اهتماماً لبقية عناصر الائتمان النقدي بنسبة أكبر من القروض.

ثالثاً: مؤشرات مخاطر الائتمان

جدول (5) مؤشرات مخاطر الائتمان

المؤشر	2011	المؤشر	2010	المؤشر	2009	المؤشر	2008	المؤشر	2007	مؤشر مخاطر الائتمان
0.0975	/1722061422514 17656275788805	0.0652	/ 915661329206 14031889391827	0.0400	/ 433497541935 10824291284000	0.0357	/278293402312 7793635953000	0.0171	/ 127099293473 7423714939000	إجمالي القروض / الموجودات المتداولة
0.011	/ 20582059773 1722061422514	0.024	/ 22140426725 915661329206	0.043	/ 18733779044 433497541935	0.070	/ 19707522322 278293402312	0.164	/ 20868978706 127099293473	القروض المتعثرة / أجمالي القروض
0.796	/ 16384126902 20582059773	1.000	/ 22156690195 22140426725	1.812	/ 33951250231 18733779044	1.340	/ 26408967571 19707522322	1.143	/ 23872450746 20868978706	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها/ القروض المتعثرة
8.780	/ 16384126902 1866012322	2.879	/ 22156690195 7693504814	3.498	/ 33951250231 9703892735	3.573	/ 26408967571 7389631701	1.725	/ 23872450746 13831382594	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها/ القروض المشطوبة
0.0951	/ 16384126902 1722061422514	0.0241	/ 22156690195 915661329206	0.0783	/ 33951250231 433497541935	0.0948	/ 26408967571 278293402312	0.187	/ 23872450746 127099293473	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض
0.001	/ 1866012322 1722061422514	0.0084	/ 7693504814 915661329206	0.022	/ 9703892735 433497541935	0.026	/ 7389631701 278293402312	0.108	/ 13831382594 127099293473	القروض المشطوبة/ أجمالي القروض

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف

تعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تنشأ من احتمالية عدم تسديد الزبون لالتزاماته في تاريخ استحقاقها مما يؤدي الى تعرض المصارف الى خسائر نتيجة عدم تسديد الديون. من المعروف ان المصارف لا تستطيع إلغاء هذه المخاطر ولكن التخفيف منها يكون باتباع سياسة ائتمانية فعالة لمنح الائتمان المصرفي. ولقياس مخاطر الائتمان المصرفي سوف نستعين بمؤشرات مخاطر الائتمان التي تعتمد على القوائم المالية الرئيسية للمصرف والموضحة بالملحق (3) والتي من الممكن أن تعطي دلائل مبكرة لتدهور الائتمان ولتحديد المخاطر التي يتعرض لها ومن أهم هذه المؤشرات:

أ- مؤشر أجمالي القروض/ أجمالي الموجودات المتداولة

إن يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي وذلك بارتفاع القروض قصيرة الأجل الذي ينبغي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل الزبائن المقترضين في مواعيد استحقاقها. يظهر الجدول (5) أن نسب هذا المؤشر كانت بشكل متزايد من سنة لأخرى و سجل المصرف أعلى نسبة سنة 2011 بلغت (0.097%) مما يعني أن زيادة القروض عن الموجودات المتداولة اما بالنسبة للسنوات السابقة (2007، 2008، 2009، 2010) فكانت نسبها (0.017%، 0.035%، 0.040%، 0.065%) على التوالي.

ب- مؤشر القروض المتعثرة (متأخرة السداد)/ أجمالي القروض

ارتفاع هذا المؤشر يعني ارتفاع القروض المتعثرة بالنسبة إلى القروض الممنوحة مما يؤدي إلى تعرض المصارف إلى مخاطر ائتمانية أكبر بسبب عدم قدرة المصرف على تحصيل قيم هذه القروض والفوائد المترتبة عليها مما يؤدي إلى تعرض المصرف لخسائر كبيرة بقدر هذه القروض المتعثرة والعكس صحيح. ونلاحظ من الجدول (5) أن أعلى نسبة سجلها المصرف سنة 2007 إذ بلغت (0.164%) ألا أن هذه النسبة انخفضت في السنوات اللاحقة (2008، 2009، 2010، 2011) فكانت نسبها (0.070%، 0.043%، 0.024%، 0.011%) على التوالي.

ج- مخصص القروض المشكوك في تحصيلها/ القروض المتعثرة

إن أن ارتفاع هذه النسب يكون جيداً أي كلما كانت النسبة أكبر يعني ذلك أن المصارف وضعت بالحسبان تحقق هذه المخاطر الائتمانية وبالتالي التحوط لمواجهتها عند حدوثها ، نلاحظ من الجدول (5) كانت النسب للمصرف في السنوات الأربع الأولى تقريباً متفاوتة وجيدة على الرغم من انخفاضها تدريجياً إذ بلغت النسب (1.14%، 1.34%، 1.81%) أي بمقدار الضعف بالنسبة للقروض المتعثرة لكن هذه النسبة انخفضت سنة 2011 أي أصبحت (0.796%) من أجمالي القروض المتعثرة وهذا مؤشر إذا استمر بالانخفاض للسنوات اللاحقة يدل على وجود مخاطر مرتفعة لمواجهة القروض المتعثرة.

د- مؤشر مخصص القروض المشكوك في تحصيلها/ القروض المشطوبة

يوضح المؤشر تغطية القروض المشطوبة فعلاً وإطفائها عن طريق مخصص القروض المشكوك في تحصيلها، ويشير الجدول (5) الى ان المخصص كان يغطي القروض المشطوبة بالرغم من تفاوتها لسنوات الدراسة (2007، 2008، 2009، 2010، 2011) إذ تراوحت (1.72%، 3.57%، 3.49%، 2.87%، 8.78%) على التوالي. وبالتالي فان القروض المشطوبة تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحقق المخاطر الائتمانية وعدم إمكانية تحصيل هذه القروض.

هـ- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها/ أجمالي القروض

ويبين هذا المؤشر مقدار الخسارة المتوقعة نتيجة للديون المشكوك في تحصيلها قياساً بإجمالي القروض الممنوحة ويشير ارتفاع هذا المؤشر الى أن المصرف اخذ التحوط لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها، نلاحظ من الجدول (5) كانت النسب للمصرف تتخفف تدريجياً خلال السنوات الأربع الأولى إذ سجل المصرف أعلى نسبة سنة 2007 بلغت

(0.187%) ألا أن هذه النسبة انخفضت لسنة 2010 إذ بلغت (0.024) وهذا يدل على أن المصرف لم يحتاط بشكل جيد لتلك السنة. وقد ارتفعت قيمة المؤشر لسنة 2011 بلغت (0.095) وإن ارتفاع هذا المؤشر يعد جيداً وقد يكون بسبب تعثر المقترضين في تسديد ديونهم.

وعلى العموم إن مؤشرات مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للفقرة (ج-د-هـ) كانت جيدة وعلى الرغم من ارتفاع هذه المؤشرات يؤشر بالتحوط الجيد للمخاطر ألا أنه في الوقت نفسه دلالة على وجود مخاطر محتملة ناتجة من عدم سداد الديون.

و- مؤشر القروض المشطوبة/ أجمالي القروض

يشير هذا المؤشر إلى أنه كلما كانت هذه النسبة منخفضة يكون ذلك أفضل للمصرف والعكس صحيح، ومن الجدول (5) يلاحظ بأن المصرف سجل أعلى نسبة سنة 2007 بلغت (0.108) إلا أنها انخفضت تدريجياً للسنوات (2008، 2009، 2010، 2011) وكالاتي (0.026%، 0.022%، 0.008%، 0.001%) على التوالي وهذا مؤشر جيد على انخفاض مخاطر القروض المشطوبة.

رابعاً: تحليل وتفسير نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري

من أجل الوقوف على نتائج عينة الدراسة حول أسئلة الاستبانة سوف تُحلل وتفسر نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة كل محور من محاور الاستبانة وكما مبين أدناه:-

المحور الأول: مدى الالتزام بالمعايير المهنية لتنفيذ التدقيق الداخلي

جدول (9) إجابة عينة الدراسة عن بعد مدى الالتزام بالمعايير المهنية لتنفيذ التدقيق الداخلي

ت	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	المتوسط	الانحراف	النسبة %
X11	18	19	10	2	1	4.02	0.958	80.4
X12	16	23	8	3	-	4.04	0.856	80.8
X13	18	20	7	5	-	4.02	0.958	80.4
X14	2	12	16	17	3	2.86	0.990	57.2
X15	7	11	20	9	3	3.20	1.088	64.0
X16	11	20	15	4	-	3.76	0.895	75.2
X17	19	21	6	3	1	4.08	1.047	81.6
X18	21	18	7	2	2	4.08	0.863	81.6
X19	19	19	10	2	-	4.10	1.195	82.0
X110	17	18	5	8	2	3.80	0.999	76.0
X111	17	21	7	4	1	3.98	0.997	79.6
X112	23	17	6	3	1	4.16	1.087	83.2
X113	19	22	4	2	3	4.04	1.068	80.8
X1	77.2							
						3.86	1.001	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (spss)

يتضح من الجدول (9) أن أغلب إجابات العينة تبين أن هناك التزام بالمعايير إذ ظهرت أغلب قيم متوسطات إجاباتهم أعلى من معيار الاختبار البالغ (3) وينسب إجابات متفاوتة نوعاً ما بين سؤال وآخر إذ تبين أن أعلى نسبة إجابة إيجابية كانت للسؤال (X112) (يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع وإرساء نظام لمتابعة التوصيات الواردة في التقرير ولاسيما المتعلقة بالمخاطر) إذ بلغ المتوسط (4.16) وبانحراف معياري (1.087) وبنسبة مئوية 83.2% في حين ظهر أدنى متوسط إجابة إيجابية هو (X15) (أشراك المدققين الداخليين بدورات تدريبية مستمرة لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد ومراقبة وقياس المخاطر) إذ بلغ المتوسط (3.20) وبانحراف معياري (1.088) وبنسبة مئوية 64.0%

المحور الثاني: مسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

جدول (10) إجابة عينة الدراسة عن بعد مسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

ت	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	المتوسط	الانحراف	النسبة %
X21	18	19	8	3	2	3.96	1.068	79.2
X22	22	16	6	4	2	4.04	1.124	80.8
X23	2	16	21	11	-	3.18	0.825	63.6
X24	11	20	13	6	-	3.72	0.948	74.4
X25	18	22	5	5	-	4.06	0.934	81.2
X26	17	24	5	3	1	4.06	0.934	81.2
X27	16	25	7	2	-	4.10	0.789	82.0
X28	15	23	7	5	-	3.96	0.925	79.2
X29	21	22	5	2	-	4.24	0.797	84.8
X210 +	17	23	8	2	-	4.10	0.814	82.0
X211	17	20	6	3	4	3.86	1.195	77.2
X2								
						3.93	0.941	78.6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (spss)

يتضح من الجدول (10) أن أغلب إجابات العينة تبين أن هناك مسؤولية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر إذ ظهرت أغلب قيم متوسطات إجاباتهم أعلى من معيار الاختبار البالغ (3) وينسب إجابات متفاوتة نوعاً ما بين سؤال وآخر إذ تبين أن أعلى نسبة إجابة إيجابية كانت للسؤال (X29) (استخدام التدقيق الداخلي الأساليب الحديثة التي تساعد في تنفيذ مهمة التدقيق وتحديد المخاطر) إذ بلغ المتوسط (4.24) وبانحراف معياري (0.797) وبنسبة مئوية 84.8% في حين ظهر أدنى متوسط إجابة إيجابية هو (X23) (يتبع التدقيق الداخلي أسلوب منهجي منظم لمراقبة وتقييم كفاية مبادئ إدارة المخاطر المصرفية) إذ بلغ المتوسط (3.18) وبانحراف معياري (0.825) وبنسبة مئوية 63.6%

المحور الثالث: أنشطة التدقيق الداخلي المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني

جدول(11) إجابة عينة الدراسة عن بعد أنشطة التدقيق الداخلي المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني

ت	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	المتوسط	الانحراف	النسبة %
y1	13	28	5	3	1	3.98	0.892	79.8
y2	21	23	5	1	-	4.28	0.729	85.6
y3	18	22	6	3	1	4.06	0.956	81.2
y4	2	15	13	15	5	2.88	1.081	57.8
y5	16	25	5	3	1	4.04	0.925	80.8
y6	4	15	20	10	1	3.22	0.932	64.4
y7	17	22	8	2	1	4.04	0.925	80.8
y8	16	20	3	7	4	3.74	1.275	74.8
y9	7	8	21	14	-	3.16	0.997	63.2
y10	4	13	19	11	3	3.08	1.027	61.6
y11	6	22	15	6	1	3.52	0.931	70.4
y12	12	27	4	6	1	3.86	0.990	77.2
y13	2	11	15	19	3	2.80	0.990	56.0
y14	2	12	13	19	4	2.78	1.035	55.6
y15	11	29	7	2	1	3.94	0.843	78.8
y16	21	17	6	4	2	4.02	1.115	80.0
Y						3.59	0.977	71.8

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (spss)

يتضح من الجدول (11) أن أغلب إجابات العينة تبين أن أنشطة التدقيق الداخلي لها علاقة بتحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني إذ ظهرت جميع قيم متوسطات إجاباتهم أعلى من معيار الاختبار البالغ (3) وينسب إجابات متفاوتة نوعاً ما بين سؤال وآخر إذ تبين أن أعلى نسبة إجابة إيجابية كانت للسؤال (y2) (يساعد التدقيق الداخلي في تحديد مجالات الضعف في تطبيق إجراءات وسياسات منح الائتمان والمخاطر الناتجة عنها) إذ بلغ المتوسط (4.28) وانحراف معياري (0.729) ونسبة مئوية 85.6% في حين ظهر أدنى متوسط إجابة إيجابية للسؤال (y9) (يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق الضمانات المقدمة من الزبون إلى المصرف وهل هي مناسبة بالنسبة لمبلغ الائتمان الممنوح) إذ بلغ المتوسط (3.16) وانحراف معياري (0.997) ونسبة مئوية 63.2%

ثانياً: تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

لغرض التحقق من صحة فرضية الدراسة المتممة بعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة والتي صيغت استناداً إلى مشكلة الدراسة، فقد استخدمت إحدى الأساليب الإحصائية المتمثلة بمعامل ارتباط الرتب (Spearman) لتحديد نوع العلاقات بين متغيرات الدراسة.

• الارتباط البسيط

جدول(12) معاملات الارتباط البسيط لصيغة سبيرمان بين متغيرات الدراسة

اسم المتغير	تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني		
	طبيعة العلاقة	Sig	R
الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي X1	علاقة معنوية عالية ايجابية	0.003	0.740**
مسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر X2	علاقة معنوية ايجابية	0.064	0.567*

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (spss)

(**) ارتباط ذو دلالة معنوية عالية عند مستوى دلالة 0.01 وبدرجة ثقة 99%

(*) ارتباط ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة 0.05 وبدرجة ثقة 95%

نلاحظ من خلال الجدول (12) أن معامل الارتباط بين الالتزام بمعايير التدقيق وبين أنشطة التدقيق المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر الائتمان (0.740^{**}) وان sig (0.003) وهو اقل من مستوى الدلالة 0.01 وتبين وجود علاقة عالية معنوية ايجابية طردية ما بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وبين أنشطة التدقيق المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني، اما معامل الارتباط بين مسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وبين أنشطة التدقيق المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني (0.567^{*}) وان sig (0.064) وهو اكثر بقليل من مستوى الدلالة 0.05 وتبين وجود علاقة معنوية ايجابية طردية بين مسؤولية التدقيق الداخلي وبين أنشطة التدقيق المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني.

ثالثاً: تحليل علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

• تحليل الانحدار البسيط

جدول(14) تأثير التدقيق الداخلي ومتغيراته الفرعية في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني

اسم المتغير	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار β	قيمة F محسوبة	قيمة T محسوبة	طبيعة التأثير
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي (x1)	0.548	0.115	10.936	3.306	معنوية بدرجة عالية
مسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (x2)	0.521	0.084	4.838	2.199	معنوية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (spss)

قيمة(t) الجدولية بمستوى دلالة 0.05 = 1.671 / قيمة (f) الجدولية بمستوى دلالة 0.05 = 4.001

قيمة (t) الجدولية بمستوى دلالة 0.01 = 2.390 / قيمة (f) الجدولية بمستوى دلالة 0.01 = 2.390

يشير الجدول (14) إلى أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (3.306) لمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1.671) كذلك عند مقارنة (f) المحسوبة البالغة (10.936) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (4.001) بمستوى دلالة 0.05 أي أن هناك تأثير معنوي عالٍ وواضح في أنشطة التدقيق الداخلي المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني إذ بلغت قيم معامل التحديد R^2 (0.548) مما يعني أن مقدار ما يفسره تأثير المتغير

المستقل الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي في المتغير المعتمد أنشطة التدقيق المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني، كذلك بلغت قيمة β (0.115) والتي تمثل مقدار التغير في المتغير المعتمد اذا تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة. في حين بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.199) لمسؤولية التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر وهي اعلى من (t) الجدولية البالغة (1.671) كذلك عند مقارنة (f) المحسوبة البالغة (4.838) وهي اعلى من قيمتها الجدولية البالغة (4.001) بمستوى دلالة 0.05 اي ان هناك تأثير معنوي في أنشطة التدقيق الداخلي المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني اذ بلغت قيم معامل التحديد R^2 (0.321) مما يعني ان مقدار ما يفسره تأثير المتغير المستقل لمسؤولية التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر في المتغير المعتمد أنشطة التدقيق المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني، كذلك كذلك بلغت قيمة β (0.084) والتي تمثل بمقدار التغير في المتغير المعتمد اذا تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة

المبحث الخامس

أولاً: الاستنتاجات

في ضوء ما دُرس من مفاهيم في الجانب النظري وما توصلت اليه الدراسة في جانبها العملي يمكن أن نبين أهم الاستنتاجات فيما يأتي:-

أ- الاستنتاجات المتعلقة بتحليل الواقع الفعلي لبيان أهمية ودور التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ المصرف القرارات الائتمانية .

1- إن من أهم المخاطر التي تؤدي إلى التعثر المالي في المصرف عينة الدراسة هي مخاطر الائتمان اذ ان مخاطر الائتمان تمثل عدم التزام الزبون المصرفي بتسديد القرض أو الفوائد أو كليهما معاً، والتعثر المالي يعكس اضطراب العلاقة بين الزبون المقترض والمصرف المتعامل معه وهذا يعود بدرجة أساس إلى سوء اتخاذ القرارات الائتمانية من الإدارة المختصة التي قد تسبب للمصرف فقدان اصل القرض وفوائده.

2- إن أسباب تزايد المخاطر الائتمانية يعود لأسباب داخلية وأسباب خارجية ، الداخلية تعود إلى سوء اتخاذ القرارات الائتمانية أما الأسباب الخارجية فتعود إلى الظروف الاقتصادية كالكساد وارتفاع أسعار الفائدة والانخفاض المضطرب في سعر العملة.

3- لا يتوقف نجاح المصرف عينة الدراسة في سياسة الإقراض على كفاءة مسؤول الائتمان في اتخاذ القرار الصحيح لمنح الائتمان فحسب بل أيضاً على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان الممنوح ويتم من خلالها الاستمرار في تفصي واستقصاء المركز المالي للزبون.

4- تركيز المصرف على نوع معين من أنواع القروض مثال ذلك التركيز على القروض طويلة الأجل وان اغلبها قروض استهلاكية كقروض السيارات او تلك القروض الممنوحة لدوائر الدولة لتمويل العجز الحاصل في رواتب منتسبيها أي لا تدعم النشاط الاقتصادي كالقروض التي تمنح للقطاعات الإنتاجية كالمشاريع الإنتاجية.

5- عدم التركيز على نشاط الإقراض في مصرف الرشيد اذ ان القروض مقارنة مع بقية أنواع الائتمان النقدي لا تتجاوز (50%) من إجمالي الائتمان النقدي وفي بعض الحالات تصل إلى (17.66%) وهي نسبة قليلة جداً بالمقارنة مع أهمية هذا النشاط في قطاع المصارف اذ يجب ان يمثل الاهتمام الأول من بين توظيفات المصرف ويعد المصدر الأساس لإيراداته.

6- لا يلتزم المصرف عينة الدراسة باللائحة الإرشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي بخصوص التصنيفات الائتمانية وتحديد نسبة مخصص لكل تصنيف لغرض تخفيض أو تجنب المخاطر الائتمانية التي تنتج من عدم تسديد الزبائن مابذمتهم.

7- يتعرض المصرف الى المخاطر الائتمانية والتي تظهر من خلال ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المتعثرة إذ لجأت هذه المصارف الى رفع القضايا في المحاكم من اجل الحصول على مبلغ الائتمان وعلى الرغم من الشروط القاسية التي يضعها المصرف عند منح الائتمان مثل ان يكون المدين معروفا لدى المصرف أو ان يفتح حساباً لديه أو ان تكون الضمانات كبيرة جدا .

8- لا توجد لدى مدير إدارة الائتمان في مصرف الرشيد أية صلاحية بالقبول أو الرفض لطلب الائتمان وان الموافقة محصورة لدى أعضاء مجلس الإدارة مع وجود محاباة وعلاقات شخصية تؤثر وبشكل كبير في عملية منح الائتمان.

9- إن المصرف يقوم بعملية التحليل المالي بصورة شكلية لا يؤخذ بها عند اتخاذ القرار الائتماني وانما يُعتمد على الضمانات العقارية والضمانات الشخصية، اذ يكون منح الائتمان عادة مقابل رهونات، لكن على الرغم من وجود هذه الرهونات يتعرض المصرف الى مشكلة القروض المتعثرة وخسارة ناجمة عن مخاطر الائتمان.

10 - أن الائتمان المصرفي يمنح عادة مقابل ضمانات وعلى الرغم من تعرض المصرف الى مشكلة القروض المتأخرة التسديد ألا أن المصرف لم يتخذ الإجراءات اللازمة لاسترداد أمواله من خلال الضمانات المتوافرة لديه.

ب- الاستنتاجات المتعلقة بنتائج الاستبانة لبيان مدى أدراك قسم الائتمان لأهمية التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر الائتمان واتخاذ قرارات رشيدة.

11- أشارت نتائج الدراسة الى الاهتمام والالتزام بمعايير التدقيق الداخلي لتنفيذ مهمة التدقيق وتبين ان هناك مسؤولية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وان أنشطة التدقيق الداخلي لها دور في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني.

12- أثبتت نتائج تحليل الارتباط والانحدار البسيط وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية ايجابية طردية مابين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وبين تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني، وتبين وجود علاقة معنوية ايجابية طردية بين مسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وبين تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني.

13- أظهرت نتائج تحليل الارتباط والانحدار المتعدد ان التدقيق الداخلي يرتبط ويؤثر معنوياً في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني عند المتغير الفرعي الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي، الا انه لا يؤثر إحصائياً عند المتغير الفرعي مسؤولية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على الرغم من وجود ارتباط معنوي.

14- عملية التدقيق الداخلي للائتمان للمصرف عينة الدراسة تتم بعد قيام المصرف باتخاذ القرار بمنح الائتمان وهو غير مجدٍ لتجنب المخاطر الناتجة عن هذا القرار والإفصاح عن المخالفة لمتطلبات منح الائتمان وتوفير المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب.

ثانياً: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم عرضت فأن الباحث يوصي بما يأتي:-

1- ضرورة ملاحظة نسب الديون المتعثرة والاستمرار في متابعتها ولعمل على تخفيضها لان إهمالها يؤدي الى خسارة المصرف خسارة كبيرة وبالتالي أضعاف مركزه المالي.

- 2- يجب ان يستند متخذ القرار الائتماني الى المعلومات والبيانات التي تم توصول أليها من خلال الاستعلام عن طالب الائتمان ودراسة الظروف المحيطة به من اجل الوصول الى قرار سليم يتسم بدرجة من الدقة والموثوقية وإمكانية تجنب المخاطر المحتملة للمصرف.
- 3- دعوة المصرف لإمكانية إنشاء دائرة او قسم متخصص لمتابعة الائتمان تكون مستقلة عن دائرة الائتمان مهمتها متابعة الزبون المقترض من تاريخ منحه التسهيلات الائتمانية وبشكل منتظم لحين تسديده لمبلغ القرض والفوائد المستحقة عليه في مواعيدها ، واتخاذ الإجراءات الضرورية تجاه أية مشكلة تقع لمنع وصول المقترض إلى حالة التعثر .
- 4- ينبغي على إدارة المصرف القيام بإجراء التعديلات اللازمة على سياسة المصرف الائتمانية لتحسين كفاءة النشاط مستقبلاً وإعطاء أهمية لنشاط القروض، و تنويع محفظة القروض بجميع أنواع القروض وينسب محددة وتوجيه أموالها في أدوات ومجالات أكثر ربحاً وضماناً وتدعم عملية التنمية الاقتصادية.
- 5- ضرورة التنفيذ لتعليمات البنك المركزي العراقي بخصوص اللائحة الإرشادية بهدف ادارة مخاطر الائتمان والتحوط لمخاطره من خلال إنشاء مخصص الديون المشكوك في تحصيله لكل صنف من تصنيفات الائتمان الستة التي نصت عليها اللائحة الإرشادية.
- 6- من الأفضل إعطاء مرونة فيما يخص قبول او رفض طلب الائتمان اذ أن صلاحية منح الائتمان تزداد تدريجياً مع ارتفاع مبلغ الائتمان وصولاً إلى مجلس الإدارة.
- 7- توفير الموظفين المؤهلين للقيام بمهمة قيام المصرف بتحليل المركز المالي للزبون من خلال تحليل ودراسة حقيقية لكشوفات الحسابات الختامية والمتمثلة (كشف الميزانية العامة ، كشف الدخل ، قائمة التدفق النقدي) للحصول على معلومات مؤكدة وصحيحة.
- 8- على المصرف استخدام الطرائق القانونية لاستحصال الديون ولاسترداد أمواله وحفاظاً على المال العام من خلال تصفية الضمانات المتوافرة لديه.
- 9- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها في المصرف لما لها من أثر إيجابي في إدارة المخاطر وإحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء المصرفي.
- 10- الاستمرار في تدعيم الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي ومتابعة التطورات التي تطرأ على تلك المعايير ومدى علاقتها بإدارة المخاطر مع القيام باجراء دورات تدريبية للمدققين الداخليين على هذه المعايير .
- 11- استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال تحديد وتقييم المخاطر الائتمانية.
- 12- اعتماد مبدأ الإفراض الجيد بالاعتماد على أسس وإجراءات سليمة عند منح الائتمان فضلاً عن إجراءات التدقيق الداخلي قبل وبعد منح الائتمان لأن معظم مشكلات الائتمان تحدث حين يتخطى قسم الائتمان تلك الأسس والإجراءات والتي تترك اثر سلبياً في أداء وقيمة المصرف.

المصادر :

- 1- Gomez,Clifford."Auditing and assurance, theory and practice", new delhi, publisher by asoke k. Ghosh:2012
- 2- Ushnak & Arvind, Patparganj, What is an Internal Audit", New Delhi, India, First Edition: 2009

- 3- القبطان، محمد ، "قواعد المراجعة في اعمال البنوك"، دار النصر للنشر، القاهرة: 2006
- 4- جمعة ، أحمد حلمي ، "المدخل ا لحديث لتدقيق الحسابات " ، الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن سنة ٢٠٠٠
- 5- سواد، زاهر توفيق ،"مراجعة الحسابات والتدقيق"، الطبعة الاولى ، دار الرابية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن: 2009
- 6- Hayes,Rick&Dassen,Roger&Schilder,Arnold&Wallage,Philip,"**Principles of Auditing An Introduction to International Standards on Auditing, 2 ed**, by McGraw-Hill International (UK) Limited: 2005
- 7- إبراهيم، إيهاب نظمي، " التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حديثة وتطور"، الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان، الاردن: 2009
- 8- Simmons,By mark.R,"**Articles on Internal Auditing**", www.facilitatedcontrols.com 1995
- 9- Simpson, Barclay," **An Introduction to Internal Auditing in Banking**" USA: 2005
- 10- The Institute of Internal Auditors," **Position Standard on Risk –Based Internal Auditing** ", www.iaa.org.uk. :2004
- 11- عبد المغني، فضل علي،"مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية" رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، عمان: 2003
- 12- Gay& Simentt ,Grant,Roger," **Auditing and Assurance services in Australia**" , 3 ed ,Copy Right by McGraw Hill Australia Pty limited : 2005
- 13- Griffiths , David ," **Risk Based internal Auditing**" , three views on implementation, WWW. Interalaudit . biz :2006
- 14- عودة، علاء الدين صالح محمود، "اثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال على جودة التدقيق"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط: 2011
- 15- Comptroller of the Adminstrator of National Banks , "**internal and external Audits**" : 2000
- 16- الامارة، ضمياء محمد جواد، مسؤولية المدقق الداخلي في تقييم المخاطر المصرفية رسالة ماجستير في المحاسبة كلية الادارة والاقتصاد: 2007 .
- 17- حسن، عمر مصطفى بكر، "المفاهيم الحديثة للرقابة والتدقيق الداخلي"، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الجزء الاول: 2007 .
- 18- شحاده ، مروان ، "التدقيق المستند الى المخاطر"، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية : 2005 .
- 19- جمعية المدققين الداخليين، "المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي": 2010 .
- 20- Robertson , Jack C . and Louwers , timothy J , **Auditing & Assurance Services** : 2002
- 21- عشيح، حسن سمير والكبيسي، ظافر، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد الاقراض والتوسع النقدي في البنوك"، الطبعة الاولى، عمان، الاردن: 2010
- 22- القرة داغي، مائدة ابراهيم عبد الصمد، "النشاط الائتماني للمصرف الصناعي العراقي مقارنة بين نشاطيه التخصصي والشامل"، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد: 2011 .
- 23- الطاهر، عبد الله و الخليل، موفق علي، " النفود والبنوك والمؤسسات المالية"، مطبعة نور الحسن: 2004 .

- 24- طه، طارق ، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنيت"، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية: 2007 .
- 25- عبدالله، خالد أمين و الطراد، إسماعيل إبراهيم ، "إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، دار وائل للنشر، عمان ،الطبعة الأولى: 2006 .
- 26- أبو نائلة، أزهار حسن ، "الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد: 2005 .
- 27- عبيد، فداء عدنان، "قياس مخاطر الائتمان المصرفي والافصاح المحاسبي عن التعثر المالي في المصارف العراقية"، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد: 2009.
- 28- Musa Taher, Readings , in modern banking and finance union of Arab bank , Lebanon: 2004 .
- 29- الخطيب، سمير ، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية: 2005
- 30- Gestel,Tomyvan & Baesens,Bart,"Credit Risk Management", Oxford University Press,US:2009
- 31- Chorafas Dimitris N, " Liabilities, Liquidity and Cash Management", John Wiley and Sons, Inc : 2002
- 32- صالح، مفتاح و فريدة ،معارفي ، "المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، الحد منها"، المؤتمر العلمي الدولي السابع ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الزيتونة، الأردن: 2007
- 33- مطر، محمد عطية ، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، دار وائل للنشر، عمان: 2003
- 34- Bagchi,s.k,"Credit risk managment", JAICO, publishing house,newdelhi india: 2004
- 35- سالم، شاهين عكاب ، "المخاطر المالية (أنواعها ،إدارتها، كيفية تجنبها، كيفية مواجهتها)"، دار المورد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا: 2010